الأمم المتحدة S/2013/72

مجلس الأمن

Distr.: General
4 February 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطَلَب إليَّ فيه أن أقدم إلى المجلس على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتصلة بها في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢ – وما زالت أولويات البعثة كما هي دون تغيير، وهي: تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وسعياً إلى تحقيق تلك الأهداف، تواصل البعثة تعاملها البناء مع المسؤولين في بريشتينا وبلغراد، ومع الطوائف في كوسوفو، ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو أداء الدور المنوط بهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تبقي على وجودها في كوسوفو تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) ومع تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وما زالت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تعمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية، بما في ذلك الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

٣ – في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت مرحلة جديدة في الحوار الذي توسط الاتحاد الأوروبي في إجرائه بين بلغراد وبريشتينا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الأول في بروكسل بين رئيسي الوزراء إيفيكا داتشيتش وهاشم ثاتشي، برعاية كاثرين آشتن، الممثلة السامية

الرجاء إعادة استعمال الورق

للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وقد رفع الاجتماع شأن العملية من مستوى تقني في المقام الأول إلى مستوى سياسي، وطرح آفاقاً جديدة لحل مختلف المسائل القائمة منذ أمد طويل في العلاقة بين بلغراد وبريشتينا. وأعقب الاجتماع المعقود في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر مناقشات موسعة عقدت يومي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - وخلال الاجتماع المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أحرز الجانبان تقدماً في مناقشاتهما بشأن طرائق تنفيذ الاتفاقات السابقة، لا سيما اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر. واتفق الطرفان أيضاً على إجراء دراسة جدوى مشتركة لإنشاء طريق رئيسي جديد يربط بين بريشتينا ونيتش (صربيا).

٥ - وخلال الاجتماع المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المواعيد والأماكن والترتيبات العملية الأخرى المتعلقة بتنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر. واتفق الطرفان أيضاً على تعيين مسؤولَي اتصال، يكون مقرهما في مكتبي وفدي الاتحاد الأوروبي المعنيين في بلغراد وبريشتينا. وفتح الطرفان أيضاً باب المناقشة بشأن مدى شفافية الدعم المالي الذي تتلقاه طوائف صرب كوسوفو من بلغراد، واتفقا على تكثيف التعاون فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين وعلى مواصلة العمل في مجالي الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٦ - وبعد إجراء عمليات تحضيرية فنية واسعة النطاق، أسفر التواصل الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا عن بدء تنفيذ الاتفاق في أربعة من المعابر الستة، من بينها البوابة ١ (ياريني) والبوابة ٣١ (برنياك) في شمال كوسوفو، بحلول الموعد النهائي الذي اتفق عليه الطرفان وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اتخذت الجمعية الوطنية لصربيا قراراً بشأن المبادئ الأساسية للمحادثات السياسية مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو - ميتوهيا. وقد سبقت اتخاذ القرار شهور عديدة من المناقشات في صربيا بشأن ”منهاج“ الحكومة الذي يحدد مواقف بلغراد في كوسوفو. ويتضمن القرار، في جملة أمور، تأييدا للحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى حلول شاملة ومقبولة لجميع الأطراف. وفي بريشتينا، أجرت سلطات كوسوفو مشاورات داخلية عريضة القاعدة أسفرت عن إصدار بيان عام في ١٤ كانون الثاني/يناير، يبين مواقف بريشتينا فيما يتعلق بمسائل رئيسية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٨ - وأثنى ممثلي الخاص على الجانبين لما أبدياه من قيادة وشجاعة سياسية في عملية الحوار. وواصلت البعثة، تحت قيادته، العمل بشكل وثيق مع الطوائف على أرض الواقع، والتعاون مع جميع الكيانات الدولية الأخرى المكلفة بولاية بهدف تعزيز فرص النجاح في الحوار السياسي.

ثالثا - شمال كوسوفو والتطورات الحاصلة على أرض الواقع

٩ - صاحب التطورات الحاصلة في إطار الحوار الرفيع المستوى عددٌ من الحوادث وبعض التوترات على أرض الواقع. واتصلت هذه الحوادث بقيام صرب كوسوفو بإعادة وضع الحواجز على الطرق لفترة مؤقتة في شمال كوسوفو احتجاجاً على بعض أحكام اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر؛ كما اتصلت ببناء مساكن لألبان كوسوفو العائدين في شمال ميتروفيتشا؛ وبمشاكل تتعلق بطرائق سفر المسؤولين الصرب إلى كوسوفو، التي أدت، في جملة أمور، إلى إلغاء الزيارة التي كان مقرراً أن يقوم بها رئيس صربيا، توميسلاف نيكوليتش، لحضور قداس عيد الميلاد الأرثوذكسي في دير غراتشانيتسا.

١٠ - وطالب المحتجون والقادة السياسيون المحليون لصرب كوسوفو حكومة صربيا لتقديم ضمانات بأن الإجراءات الجديدة المتبعة في نقطة العبور لن تؤثر على إمكانية استخدامهم للوحات تسجيل المركبات ووثائق الهوية الصربية، وبأن السلع التجارية المتجهة إلى شمال كوسوفو لن تخضع للضرائب والرسوم الجمركية. وأعلن الممثلون السياسيون لصرب كوسوفو، عقب اجتماعهم مع الرئيس ورئيس الوزراء الصربيين في بلغراد في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أنهم تلقوا هذه الضمانات وأنهم سيوقفون الاحتجاجات. إلا أنه في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عشية بدء تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر عند البوابة ١ في شمال كوسوفو، نظم بعض صرب كوسوفو المحليين احتجاجات، وتسببوا في عرقلة المرور، وحالوا دون إنجاز أعمال البناء في نقطة التفتيش الجديدة عند البوابة.

١١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر في البوابة ١ في الشمال، حيث تقع نقطة التفتيش المتكاملة على الجانب الشمالي من خط الحدود، وفي البوابة ٣ (مرداريه) حيث تقع على الجانب الجنوبي. إلا أن بعض المنازعات نشبت في وقت لاحق بشأن تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية مما أدى إلى استئناف الاحتجاجات عند البوابة ١. وتولى الفريق العامل التقني في بروكسل معالجة هذه المشكلة وتم الاتفاق على ترتيب مؤقت يقضي بإعفاء جميع السلع المتجهة إلى شمال كوسوفو من الرسوم الجمركية والضرائب، باستثناء السلع الخاضعة لضرائب المكوس (بما فيها الوقود والتبغ والكحول) التي يتجاوز وزنها ٣,٥ أطنان. إلا أن صرب شمال كوسوفو أعربوا عن عدم ارتياحهم لهذا

الترتيب واستمروا في عقد احتجاجات منظمة وقطعوا الطرق الرئيسية ثلاث مرات في الأسبوع لمدة ساعتين.

١٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تنفيذ الاتفاق أيضاً في البوابة ٥ (كونتشولي/ديو إي باردیه) والبوابة ٣١. وفي زوبين بوتوك، تظاهر صرب كوسوفو مرة أخرى في الفترة من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر إلى ٢ كانون الثاني/يناير احتجاجاً على سفر ضباط شرطة ومسؤولي جمارك كوسوفو عن طريق البر إلى البوابة ٣١. وما زال الضباط والمسؤولون يُنقَلون بانتظام إلى البوابة باستخدام طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، كان رد فعل صرب كوسوفو قوياً إزاء استئناف ألبان كوسوفو العائدين بناء المساكن في منطقة كروي إي فيتاكوت/برديايي في شمال ميتروفيتشا وزفيتشان. وزعم صرب كوسوفو أن الكثير من العائدين - من المستفيدين من المساعدات الحكومية ومن برنامج إعادة بناء المساكن - ليسوا من السكان السابقين المشردين، كما تزعم سلطات كوسوفو، وليس بحوزتهم تراخيص بناء سارية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعة من صرب كوسوفو أولا بقطع أحد الطرق الفرعية، والطريق المؤدي إلى موقع البناء نفسه في وقت لاحق، مما أدى إلى نشوب مواجهات تصاعدت إلى رشق بالحجارة، وأسفرت عن إصابة عدد من الأشخاص. وأُطلِق الرصاص أيضاً على مقربة من مكان المواجهات. وتم تفريق المحتجين بعد تدخل شرطة كوسوفو، التي وفرت أيضاً حراسة أمنية لعمال البناء لدى مغادرة الموقع. واستمرت احتجاجات مماثلة لعدة أيام، ولم تنته إلا بعد أن توصلت بلدية جنوب ميتروفيتشا إلى اتفاق بإبطاء أنشطة البناء. ورغم توقف أعمال البناء كلية بحلول فصل الشتاء، سيلزم إجراء المزيد من المفاوضات والوساطة للتوصل إلى حل دائم. وتعمل البعثة مع الكيانات الدولية الأخرى لتعزيز عملية تشاورية واسعة النطاق يمكنها أن تؤدي إلى اتفاق بشأن عملية عودة المشردين داخليا إلى شمال ميتروفيتشا.

١٤ - واستمر ممثلي الخاص يركز على كفالة توخي التنسيق والتعاون فيما بين الكيانات الدولية فيما يتعلق بشمال ميتروفيتشا. واتسم هذا التنسيق بالأهمية خلال الفترة التي أعقبت وقف صرف المرتبات من ميزانية كوسوفو لموظفي البلدية بإدارة البعثة في ميتروفيتشا في تموز/يوليه ٢٠١٢، إثر إنشاء سلطات كوسوفو مكتبا إداريا في شمال ميتروفيتشا. وفي غياب ما يشير إلى استئناف صرف هذه المدفوعات، لم يكن هناك خيار أمام البعثة سوى إخطار الموظفين المحليين بإدارة البعثة في ميتروفيتشا بأن عقودهم لن تمدد بعد تاريخ انتهائها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتواصل البعثة العمل مع جميع أصحاب

المصلحة المحليين والدوليين لتيسير إيجاد حلول عملية، والحيلولة دون تصاعد التوتر، وتمكين موظفي إدارة البعثة في ميتروفيتشا من مواصلة أداء دورهم فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والوساطة والتيسير.

رابعا – الأمن

١٥ – ظلت الحالة الأمنية عامة هادئة بوجه عام، باستثناء شمال كوسوفو، وخاصة في شمال ميتروفيتشا، حيث تم الإبلاغ عن بعض الحوادث الخطيرة.

١٦ – ففي الفترة بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر، وقعت ثلاثة حوادث أثرت على موظفي المكتب الإداري في شمال ميتروفيتشا وأصوله ومشاريعه في شمال ميتروفيتشا. وفي حوادث أخرى منفصلة وقعت في كانون الأول/ديسمبر، أُضرِمت النار في ثلاث سيارات خاصة قيل أنها ملك لضباط من شرطة صرب كوسوفو في مركز شمال ميتروفيتشا. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أُحرِقت سيارة خاصة يملكها أحد صرب كوسوفو، وهو عضو في البرلمان الصربي، أمام منزله في ميتروفيتشا. وفي ليلة ٩ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، أطلق شخص مجهول نيران سلاح آلي على مخبز في شمال ميتروفيتشا يملكه أحد صرب كوسوفو وهو عضو في المجلس الاستشاري لإدارة البعثة في ميتروفيتشا. وكل هذه الحوادث قيد التحقيق حاليا. وقد زادت شرطة كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بروزها وجهودها الوقائية ردا على تلك الحوادث.

١٧ – وكان الوضع في المناطق ذات الأغلبية من ألبان كوسوفو جنوب نهر إيبر/إيبار هادئا بصفة عامة. ولمواجهة ازدياد عمليات السطو المسلح والتهديد بالقنابل واستخدام الأجهزة المتفجرة، قامت شرطة كوسوفو بعدة عمليات لمصادرة الأسلحة غير المشروعة.

١٨ – وفي ٧ كانون الثاني/يناير، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ١٠ أفراد، معظمهم من صرب شمال كوسوفو، خلال احتفالات عيد الميلاد الأرثوذكسي في غراتسانيتشي/غراتسانيتشا لعرقلتهم عمل شرطة كوسوفو المرافقة لمدير المكتب الصربي لكوسوفو وميتوهيا، ورفضهم تقديم وثائق الهوية الشخصية، وعصيانهم أوامر الشرطة ومقاومتهم للتوقيف. وأطلق سراحهم في ٨ كانون الثاني/يناير، ورفضت المحكمة بعد ذلك جميع التهم الموجهة إليهم. وزعم تسعة منهم تعرضهم للضرب أثناء احتجازهم لدى الشرطة. وقد أُدخِلوا إلى مستشفى في شمال ميتروفيتشا؛ وأُرسِل اثنان منهم، أفادت التقارير بأن أحدهما إصاباته خطيرة، إلى بلغراد للعلاج. واحتجت السلطات الصربية بشدة على

الاعتقال وسوء المعاملة المزعومة للمحتجزين على يد شرطة كوسوفو. وتحقق بعثة الاتحاد الأوروبي ومفتشية شرطة كوسوفو في ذلك الحادث وتلك المزاعم.

١٩ - وقد انخفض العدد الإجمالي للأحداث المسجلة التي تمس طوائف الأقليات ٤٠٦ (٢٠١١) إلى ٣٦١ (٢٠١٢) وكما حدث في عام ٢٠١١، تمثلت الحوادث في عام ٢٠١٢ أساسا في اعتداءات بسيطة، وأعمال سطو وسرقة، وحريق عمد ارتكبت في عقارات وأراضي غير مأهولة، والاحتلال غير المشروع للمنازل، والسرقات والتخريب في المواقع الدينية. وكانت التغييرات الأبرز حدوث انخفاض بنسبة ٢١ في المائة في معدل السرقات وأعمال السطو في عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام الذي سبقه، وزيادة بنسبة تربو على ٥٠ في المائة في حوادث القطع غير القانوني للأشجار.

٢٠ - وكان الاتجاه السائد في منطقة بيجي/بيتش في غرب كوسوفو ذا أهمية خاصة، حيث تزايد عدد الحوادث التي تؤثر على طائفة صرب كوسوفو في بلديتي كليني/كلينا وإستوغ/إستوك. وخلال عام ٢٠١٢، وقع ٧٣ حادثا، أي ٢٠ في المائة من مجموع الحوادث المبلغ عنها في هاتين البلديتين. وثمة تصور لدى صرب كوسوفو المحليين بأن القصد من هذه الجرائم إجبارهم على الرحيل. وهناك أيضا تصور بأن شرطة كوسوفو غير راغبة في التحقيق على نحو فعال في الحوادث التي تمس صرب كوسوفو، مما أدى إلى اتخاذ سكان إستوغ/إستوك من صرب كوسوفو قرارات بمقاطعة اجتماعات المجلس المحلي لسلامة الطوائف.

٢١ - وبذلت شرطة كوسوفو جهودا ترمي إلى التصدي لتلك الشواغل، بوسائل منها زيادة المشاركة في المجالس البلدية لسلامة الطوائف. واعتمدت أيضا خطة للخفارة المجتمعية وللعمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ ترمي إلى وضع أمن مواطني كوسوفو في طليعة جهود الشرطة وإلى زيادة فعالية جهاز الشرطة ومساءلته. وفي زفيتشان، عاد قائد مركز الشرطة بالنيابة في كوسوفو إلى مزاولة عمله في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بعد أن كان قد أوقف عن العمل بسبب عدم إطاعته زعما أمرا بالقبض على رئيس مكتب حكومة صربيا لكوسوفو وميتوهيا، ألكسندر فولين، خلال زيارته لشمال كوسوفو.

خامسا - سيادة القانون

٢٢ - واصلت البعثة رصد الأنشطة وممارسة بعض المسؤوليات ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي، في مجال سيادة القانون، وفي سياق التعاون التقني مع وزارتي العدل والشؤون الداخلية في كوسوفو ووزارة العدل في صربيا.

٢٣ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من صربيا ومن البلدان غير المعترفة بكوسوفو. وما زالت حالة من الجمود تخيّم على العلاقات بين وزارتي العدل في كل من كوسوفو وصربيا فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة، إذ لا تقوم وزارة العدل في كوسوفو بتجهيز أية وثيقة ترد من نظيرتها الصربية عن طريق البعثة، وتمتنع وزارة العدل الصربية بدورها عن تجهيز أية وثيقة ترد إليها مباشرة من نظيرتها في كوسوفو. وتواصل البعثة توجيه جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان غير المعترفة بكوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لإحالتها إلى وزارة العدل في كوسوفو. ويجري تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة، الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووزارة العدل في كوسوفو، الذي وافقت الوزارة بمقتضاه على تجهيز طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي ترد إليها عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي من البلدان غير المعترفة بكوسوفو، وذلك مع البوسنة والهرسك وسلوفاكيا واليونان.

٢٤ - وواصلت البعثة تيسير تعامل سلطات كوسوفو مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها يوميا. وشاركت بعثة الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة للإنتربول التي عقدت في روما في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبعد مشاورات وثيقة مع بعثة الاتحاد الأوروبي، عقد وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عدة اجتماعات مع ممثلي الإنتربول لحل القضايا المعلقة المتصلة بالإخطارات الواردة من صربيا وغيرها من القضايا.

٢٥ - وواصلت البعثة دعم وتشجيع التقدم في قضية المفقودين - وهي قضية نوقشت خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسل. وشاركت البعثة في الفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشتينا المعني بالأشخاص المفقودين الذي اجتمع في بلغراد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأشار وفدا بلغراد وبريشتينا إلى صعوبات في تحديد مصادر المعلومات الجديدة، ولكنهما وافقا على تكثيف جهودهما وتعزيز التنسيق المتبادل بينهما. وخلال عام ٢٠١٢، تعرف خبراء الطب الشرعي العاملين في إدارة الطب الشرعي ببعثة الاتحاد الأوروبي على هويات رفات ٣٨ من الأشخاص المفقودين. وبلغ عدد حالات التعرف على تلك الهويات ما مجموعه ٥١ حالة خلال عام ٢٠١١.

٢٦ - وفي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظمت البعثة زيارة مشتركة إلى قبرص قامت بها جمعيات أسر الأشخاص المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بالتنسيق مع اللجنة القبرصية المعنية بالأشخاص المفقودين. وقد مولت حكومة صربيا وسلطات كوسوفو هذه الزيارة. وعقب الزيارة، صيغت توصيات مشتركة تشدد على أهمية تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي، وإشراك جمعيات الأسر في جميع المناقشات والقرارات بشأن هذه المسألة.

٢٧ - وواصلت البعثة توفير خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو وبناء على طلب الدول غير المعترفة بكوسوفو على حد سواء، وذلك فيما يتعلق أساسا بالتصديق على وثائق الأحوال المدنية والمعاشات التقاعدية. ويجري حاليا تنفيذا تفاق بشأن الشهادات الجامعية، تم التوصل إليه خلال المحادثات الفنية المعقودة بين بلغراد وبريشتينا، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة توفير التصديق على أنواع معينة من الوثائق التعليمية.

٢٨ - وبدأ إجراء إصلاح رئيسي للمحاكم والقضاء في كوسوفو في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عند بدء سريان قانون جديد بشأن المحاكم، وقانون بشأن المدعي العام للدولة، وقانون بشأن المجلس القضائي لكوسوفو، وقانون بشأن مجلس الادعاء العام في كوسوفو، وقانون بشأن مكتب الادعاء الخاص. وترافق ذلك مع إصلاح للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. وستندرج جميع الجرائم البسيطة ضمن الولاية القضائية للمحاكم الأساسية التي أنشئت حديثا والتي تحل محل محاكم البلديات ومحاكم المقاطعات السابقة. وستكون المحاكم الأساسية هي محاكم الدرجة الأولى للجرائم البسيطة والجنائية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ولم يعد قانون الإجراءات الجنائية الجديد يسمح لنيابة خاصة أو فرعية بمقاضاة الجرائم الجنائية. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ستجري مقاضاة تلك الجرائم من قِبل الجهة المختصة. وتشمل التغييرات الجوهرية الأخرى إلغاء إجراء تأكيد لائحة الاتهام.

٢٩ - وما زالت مزاعم الفساد من الشواغل الخطيرة في كوسوفو في حين يبدو أن الجهود الرامية إلى مقاضاة مرتكبيه تحقق بعض النتائج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان نائب لرئيس الوزراء، واثنان من الوزراء السابقين واثنان من القضاة، واثنان من رؤساء البلديات وآخرون من موظفي الخدمة المدنية إما رهن التحقيق أو وُجِّهت إليهم اتهامات بمزاعم فساد. وفي قضية بارزة، اعتقلت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ثلاثة من المشتبه بهم بتهم جرائم متصلة بالفساد، من بينها الاحتيال والسرقة المشددة،

فيما يتعلق بدفعات تبلغ حوالي ١,٤ مليون يورو تلقوها من وزارة الداخلية بصورة غير قانونية، كان يُقصد دفعها إلى شركة الطباعة الحكومية النمساوية من أجل طباعة جوازات السفر البيومترية.

٣٠ - وبينت الدراسات الاستقصائية للتصور العام، التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس منتظم خلال عام ٢٠١٢، تناقص الرضا العام عن السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات القضائية في كوسوفو، وحددت الفساد باعتباره أحد أهم الشواغل العامة. وقد جرت صياغة عدد من القوانين في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مكافحة الفساد، بما في ذلك قانون الإعلان عن ثروة كبار الموظفين العموميين ومصدرها، وقانون مصادرة الممتلكات المكتسبة عن طريق جريمة جنائية.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت زيادة في عدد الشكاوى المتعلقة بعدم قيام الشرطة المحلية والمدعين العامين المحليين بالتحقيق في الجرائم التي تمس الأقليات. وقد عقد ممثلي الخاص عددا من الاجتماعات مع السلطات المعنية وتشاور عن كثب مع بعثة الاتحاد الأوروبي في محاولة ترمي إلى التشجيع على مزيد من التجاوب والتعاون بين الأطراف المهتمة في القضايا التي تمس طوائف الأقليات.

٣٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استعرضت المحكمة العليا في كوسوفو، التي يترأسها قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي، الاستئناف الذي رفعه أحد المدعين العامين في بعثة الاتحاد الأوروبي لحكم بتبرئة نائب رئيس حزب كوسوفو الديمقراطي، فاتمير ليماي، وثلاثة آخرين من تهم ارتكاب جرائم حرب فيما يعرف بـ ''قضية كليتشكي/كليتشكا''. وخلصت المحكمة إلى أن الأدلة التي استُبعدت سابقا تعد مقبولة وأمرت بإعادة محاكمة ليماي، الذي كان فيما سبق قائدا رفيع المستوى في جيش تحرير كوسوفو ووزيرا في الحكومة، والأشخاص الثلاثة المتهمين معه. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أودع جميع المتهمين الحبس الاحتياطي. وقد أثار ذلك ردود فعل عامة قوية، بما في ذلك من رئيس الوزراء ثاتشي وغيره من الزعماء السياسيين الذين دعوا إلى إجراء استعراض برلماني لولاية بعثة الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، برأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة راموش هاراديناي، رئيس وزراء كوسوفو السابق وقائد منطقة في جيش تحرير كوسوفو سابقا، عقب إعادة محاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب تتعلق بالنزاع في كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. كما بُرئ المتهمان معه، وهما إدريس بالاي ولاهي براهيماي. وعند إطلاق سراح هاراديناي، عاد إلى كوسوفو واستأنف دوره كزعيم لحزب المعارضة، المسمى

التحالف من أجل مستقبل كوسوفو. وشرع أيضا في إجراء مناقشات مع حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم تتعلق باحتمال إقامة ائتلاف في المستقبل.

سادسا – العائدون والطوائف

٣٤ – واصلت غالبية لجان البلديات المعنية بشؤون الطوائف في كوسوفو عملها وكفلت إتاحة المعونة الأساسية، بما فيها النقل والغذاء والمواد الصحية والحطب لمن يحتاجون إليها. وعدلت عدة بلديات كذلك نظامها الأساسي لإدراج القاعدة المتعلقة بإنشاء المكتب البلدي للطوائف والعائدين.

٣٥ – ولا تزال عملية العودة الطوعية بطيئة. وقد سجل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٢٣٩ من أفراد الأقليات العائدين بصورة طوعية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٢، منهم ٦١ من صرب كوسوفو، و ٢٦ من ألبان كوسوفو، و ١٠٣ من أعضاء طائفة الروما والأشكالي والمصريين، و ٣٩ من بشناق كوسوفو، وتسعة من غوران كوسوفو، وشخص واحد من أهالي الجبل الأسود.

٣٦ – وسجلت المفوضية خلال عام ٢٠١٢ ما قدره ٩٧٠ حالة من حالات العودة الطوعية للأقليات إلى كوسوفو، مقارنة بالعدد المسجل في عام ٢٠١١ وهو ١ ١٤٣ حالة. والتوزيع المقارن لهذه الحالات حسب فئة الأقليات العرقية في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١ هو كما يلي: الصرب (٣٠٢/٤٦٤)؛ الروما (١٢٥/١٢٠)؛ الأشكالي والمصريون (٣٠٥/٣٩٥)؛ البشناق (٨٤/٦٠)؛ الغوراني (٨٩/١٠٦)؛ الألبان العائدون إلى مناطق الأقليات (٦٢/٢٧)؛ الأتراك (صفر/١)؛ الكروات (٢/صفر)، أهالي الجبل الأسود (١/٩).

٣٧ – وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ عدد المشردين داخليا في كوسوفو ١٧ ٧٣٨ مشردا، منهم ٩٢١ يعيشون في مراكز جماعية.

٣٨ – ونظمت المفوضية أربع زيارات استكشافية لصالح المشردين داخليا، ومعظمهم من صرب كوسوفو وأعضاء طائفة الروما والأشكالي والمصريين، في صربيا وداخل كوسوفو، وكذلك لصالح اللاجئين من الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وشددت الزيارات على أهمية الحوار بين العائدين المحتملين والمجتمعات المحلية المستقبِلة، من أجل تسوية القضايا التي غالبا ما تتعلق بالممتلكات، وأعمال التخريب والسرقة. وأُحرز بعض التقدم أيضا في الحصول على دعم البلديات لبناء وتجديد المساكن، وكذلك في تنفيذ مشروع المفوضية للعودة وإعادة الإدماج.

٣٩ - وقد استقبلت كوسوفو حتى نهاية عام ٢٠١٢، ما بلغ ١٢١ لاجئا، وتلقت ٤٥ طلبا من طلبات اللجوء الفردية مما يمثل انخفاضا نسبيا مقارنة بعام ٢٠١١. وينتظر حاليا سبعة عشر من طالبي اللجوء أن تتخذ سلطات كوسوفو قرارات بشأن المطالبات التي قدموها.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت المفوضية المساعدة إلى ٤٩٩ ٢ فردا لمساعدتهم على الحصول على الوثائق الشخصية وتسوية القضايا المتعلقة بالأحوال المدنية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا الدعم إلى سلطات كوسوفو في تحسين التنسيق بين وزاراتها بشأن تلك المسألة.

٤١ - وتواصل المجالس البلدية لسلامة الطوائف، المنشأة للحفاظ على السلامة في المناطق المختلطة الأعراق، عقد اجتماعاتها بانتظام، باستثناء إستوغ/إستوك، حيث علق السكان من صرب كوسوفو مشاركتهم في المجلس البلدي وغيره من الهيئات البلدية، كما ذُكر سابقا، ريثما يُحرز تقدم في التحقيقات التي تجريها شرطة كوسوفو في الحالات التي استُهدف فيها صرب كوسوفو المحليون وممتلكاتهم.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت السلطات الصربية أنها لن تستمر في دفع أجور الموظفين في المؤسسات التي تمولها بلغراد في كوسوفو إلا إذا أوقفت استخدامهم مؤسسات كوسوفو. وقد تضرر أساسا من هذا القرار موظفو المؤسسات التعليمية التي تمولها بلغراد. ووفقا لهذه التعليمات، اضطر جميع هؤلاء الموظفين إلى الإعلان عن قرارهم بالبقاء كموظفين لدى حكومة صربيا أو لدى حكومة كوسوفو. وفضل أغلبية صرب كوسوفو المعنيون البقاء كموظفين لدى حكومة صربيا، التي توفر أيضا أجورا أعلى نسبيا.

٤٣ - ولا يزال صرب كوسوفو يبلغون عن صعوبات في تسجيل مركباتهم، غالبا بسبب فقدان وثائق الأحوال المدنية الصادرة عن كوسوفو أو بسبب الإجراءات البيروقراطية المطولة. ونفذت وزارة الشؤون الداخلية في كوسوفو حملات توعية بخصوص التسجيل في مناطق صرب كوسوفو، وبدأت، كتدبير علاجي مؤقت، إصدار لوحات تسجيل مؤقتة لصرب كوسوفو الذين لا تزال وثائق تسجيل مركباتهم قيد التحقق.

٤٤ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أغلق رسميا مخيم أوستيرود الملوث بالرصاص في شمال ميتروفيتشا. وكان المخيم يؤوي مئات الأفراد من طوائف الروما والأشكالي والمصريين المشردين داخليا على مدى العقد الماضي. وأعيد توطين معظمهم في حي روماماحالا بجنوب ميتروفيتشا أو في الحي المختلط عرقيا في شمال ميتروفيتشا.

٤٥ - وخلال عام ٢٠١٢، دعم مركز التعليم في مخيم ليبوسافيك/ليبوسافيتش للمشردين داخليا من الروما والأشكالي والمصريين، إدماج الأطفال في نظام التعليم النظامي عن طريق أنشطة التعليم قبل المدرسي، وساعدته في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتم أيضا توزيع أكثر من ١٠ ٠٠٠ وحدة من المكملات الغذائية على الأطفال للتخفيف من آثار التعرض للتلوث بالرصاص.

٤٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة أنشطتها الميدانية، مع التركيز بشكل خاص على طوائف الأقليات، من أجل تيسير تسوية القضايا على مستوى الطوائف وتعزيز فرص المصالحة. وتبرعت البعثة بفائضها من المعدات والمركبات والحواسيب وغير ذلك من المواد - لدعم المجتمعات المحلية الضعيفة. وتم التبرع أيضا بمركبات لشرطة كوسوفو العاملة في منطقة ميتروفيتشا.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٤٧ - استمرت بعثة الأمم المتحدة في تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. وقد أكملت عملية ترميم لوحات الفريسكو في كنيسة بوغوروديتشا ليفيشكا الواقعة في بريزرين، الممولة من تبرعات قدمها الاتحاد الروسي وإيطاليا وبلغاريا والجمهورية التشيكية واليونان. وكذلك أنجزت أعمال إعادة البناء الممولة من الاتحاد الروسي في ثلاثة من مواقع التراث الثقافي لليونسكو، وهي دير فيسوكي ديتشاني، ودير غراتشانيتسا وبطريركية بيتش. ووضعت الصيغة النهائية لعطاءات ترميم كنيسة انتقال العذراء مريم في دير غراتشانيتسا، ومن المتوقع أن تبدأ الأشغال في فصل الربيع.

٤٨ - وتواصل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو توفير الحماية في الموقع لدير فيسوكي ديتشاني وبطريركية بيتش. وتخضع الآن مواقع تراثية أورثوذكسية أخرى لحماية شرطة كوسوفو.

٤٩ - وعلى الرغم من الحوادث المحيطة بالاحتفال بعيد الميلاد الأرثوذكسي، والقلق المتزايد إزاء حالة التسامح الديني، حدث تفاعل بناء بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والسلطات المحلية في بلدية بيجي/بيتش. وأجرت الجهتان حوارا عمليا بشأن طائفة من المسائل، ودُعي رؤساء البلديات المحلية بانتظام لحضور المناسبات الدينية. وأنشأت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية مركزا للدراسات والبحوث والوثائق في بطريركية بيتش، نظمت فيه عدة مناسبات أكاديمية وتعليمية مشتركة بين الأديان بدعم من رئيس بلدية بيجي/بيتش من أجل تعزيز السلام والمصالحة بين الطوائف المحلية.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، إن قرار صادر عن الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر لحل نزاع طويل الأمد حول الملكية، رفضت فيه الدائرة مطالبات من مؤسستين جماعيتين ضد صربيا ودير فيسوكي ديتشاني، أسفر عن ردود فعل عدوانية من طرف القيادات البلدية المحلية وتجميد علاقاتها بالدير. وتسبب هذا الإجراء بنكسة كبيرة للجهود الحساسة الرامية إلى إقامة علاقات وتحقيق تفاهم أفضل بين المجتمع الرهباني والمواطنين في ديتشان/ديتشاني.

٥١ - ونجحت شرطة كوسوفو في كفالة أمن غالبية الزيارات السنوية التقليدية التي يقوم بها مئات الحجاج من صرب كوسوفو والأشخاص المشردين إلى الكنائس والمقابر بمناسبة يوم تذكار الموتى الأرثوذكسي وأعياد القديسين السنوية، وجرت هذه الزيارات دون حوادث تذكر.

٥٢ - غير أنه خلال عيد الميلاد الأرثوذكسي كان عدد الحجاج الزائرين لكوسوفو للمشاركة في الطقوس الدينية أدى بدرجة كبيرة مما كان عليه في السنوات السابقة عقب إعلانات صدرت عن بعض الجماعات الناشطة من ألبان كوسوفو بأنها تعتزم تنظيم احتجاجات خلال الاحتفالات بعيد الميلاد.

٥٣ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، عشية عيد الميلاد الأرثوذكسي، حاول حوالي ٢٠ ناشطا من حركة المعارضة المسماة فيتيفندوسيي، إلى جانب ثمانية من أعضاء رابطة، صوت الأمهات، المحلية للأشخاص المفقودين، سد مدخل كنيسة انتقال مريم العذراء أمام حوالي ٤٠ حاجا، معظمهم من صرب كوسوفو المشردين من غياكوفي/غاكوفيسا الذين يقيمون حاليا في صربيا. غير أن شرطة كوسوفو أمنت مدخل الكنيسة، مما سمح للحجاج بحضور الطقوس الدينية. وفي عام ٢٠١١، كاد يكون عدد الزيارات إلى دير فيسوكي ديتشاني خلال عيد الميلاد الأرثوذكسي منعدما.

٥٤ - واستمر الإبلاغ عن حوادث تخريب في المواقع الدينية وغير ذلك من أشكال التعصب الديني، بما في ذلك إلحاق الأضرار بالممتلكات وأعمال السرقة في الكنائس الأرثوذكسية، فضلا عن تنديس قبور في مقابر أرثوذكسية. واستهدفت أعمال السرقة والتخريب اثني عشر موقعا دينيا، منها ٥ كنائس و ٧ مقابر. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، عُثر على أكثر من ٥٠ من شواهد القبور الأرثوذكسية الصربية تعرضت للتخريب في مقبرة قرية ناكارادي في بلدية فوشي كوسوفي/كوسوفو بوليه. وفي حين أدان رئيس البلدية المحلية الحادث علنا وألقت شرطة كوسوفو القبض لاحقا على أحد المشتبه فيهم، فإن كلا من طائفة صرب كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية أعرب عن القلق من أن هذا الحادث

قد يمثل اتجاها نحو تصعيد مثل هذه الحالات. وقد أدان ممثلي الخاص الحادث ودعا السلطات المحلية إلى التصدي لذلك بصورة استباقية.

ثامنا – حقوق الإنسان

٥٥ – قام وفد من اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس أوروبا المعنية بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية بزيارة كوسوفو في الفترة من ٢ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وخلال اجتماع نهائي مع ممثلي المجتمع الدولي، لاحظ الوفد أنه على الرغم من وجود إطار قانوني مناسب، فإن إنفاذه لا يزال ضعيفا.

٥٦ – وفي إطار التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصل فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان والفريقان الفرعيان التابعان له، وهما الفريق المعني بالحوادث الأمنية التي تؤثر على الطوائف غير ذات الأغلبية والفريق المعني بحقوق الملكية، تعزيز جهودهم التنسيقية في رصد اتجاهات حقوق الإنسان والدعوة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

٥٧ – وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ المكتب الاستشاري المعني بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والقضايا الجنسانية التابع لمكتب رئيس وزراء كوسوفو استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة العمل بشأن إدماج طوائف الروما والأشكالي والمصريين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، التي لم ينفذ منه حتى الآن إلا جزء محدود. ويجري الاضطلاع بالاستعراض من خلال عملية تشاركية تضم أطرافا محلية ودولية من بينها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

٥٨ – وفي الذكرى السنوية لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت سلطات كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني في اجتماع موَّله مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ القرار في كوسوفو. ويجري إحراز تقدم في إعداد خطة عمل كوسوفو لتنفيذ القرار، مع التركيز بشكل خاص على معالجة مسألة العنف ضد المرأة.

٥٩ – وفي كانون الأول/ديسمبر، يسَّرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حوارا بين قيادات نسائية في إسطنبول، ضم برلمانيات من كوسوفو وصربيا وأعضاء من ستة بلدان في جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام

والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا وممثلين عن المجتمع المدني. وتعهد المشاركون بمواصلة تنظيم مناسبات مشتركة في صربيا وكوسوفو وبتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن المرأة في السياسة.

٦٠ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا، بمشاركة من سلطات كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلين دوليين آخرين، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن حالة النساء اللاتي تعرضن لعنف جنسي متصل بالصراع. ولا تزال تصادف تحديات في إجراء تحقيقات فعالة ومحاكمة جرائم الحرب المتصلة بالعنف الجنسي في كوسوفو. وعلى سبيل المثال، لا يتضمن القانون المطبق على حالة وحقوق الشهداء والمصابين بعجز وقدامى المحاربين وأفراد جيش تحرير كوسوفو وضحايا الحرب المدنيين وأسرهم نصا صريحا يحدد فئة لضحايا العنف الجنسي والتعذيب المتصلين بالصراع.

٦١ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أوقفت جماعة منظمة بالعنف صدور آخر عدد من مجلة *Kosovo 2.0* نصف السنوية التي تركز موضوعاتها على طبيعة النشاط الجنسي، بما في ذلك المثلية الجنسية، في غرب البلقان. وأدانت هذا العنف سلطات كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلو المنظمات الدولية والمكاتب الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية. ووجه أربعة مقررين خاصين تابعين لمجلس حقوق الإنسان رسالة أعربوا فيها عن قلقهم إلى ممثلي الخاص أحالها إلى رئيس وزراء كوسوفو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اقتحم أربعة أشخاص مبنى إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وهاجموا أحد أعضائها. وجرى اختراق وإغلاق الموقع الشبكي لمنظمة غير حكومية دولية أدانت هذا الهجوم. وشكلت شرطة كوسوفو فرقة عمل متخصصة للتحقيق في تلك الحوادث.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أفاد ممثل للمكتب الاستشاري المعني بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والقضايا الجنسانية بأن الحكومة تخلت عن خطة عملها لتنفيذ قانون مكافحة التمييز وتقوم بدلا من ذلك بالنظر في إدخال تعديلات على القانون. ويشكل ذلك نجاحا كبيرا للمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان، التي دعت إلى إدخال تعديلات على القانون لضمان تنفيذه بفعالية أكبر.

تاسعا - ملاحظات

٦٣ - تحققت خطوة أساسية إلى الأمام مع رفع مستوى الحوار الدائر بين بلغراد وبريشتينا إلى مستوى سياسي رفيع تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. وأثني على القادة من كلا الجانبين لإقدامهم على هذه العملية السياسية الصعبة والبالغة الأهمية في الوقت نفسه والتي تهدف إلى

تسوية القضايا الأكثر صعوبة التي تعوق إحراز تقدم في علاقاتهما المتبادلة. وأود أن أعرب عن تقديري للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لقيامها بصفة شخصية بتيسير المحادثات الرفيعة المستوى.

٦٤ - وأشعر بالسرور إزاء الأجواء العملية والبناءة التي تميزت بها المشاركة الرفيعة المستوى حتى الآن وإزاء النتائج المبكرة التي أصبحت بالفعل ظاهرة على أرض الواقع. وفي حين لا يزال أمامنا عدد كبير من القضايا الصعبة، فإن استئناف المحادثات إشارة قوية على التزام كل من الجانبين بالحوار السلمي والتغلب على أعباء الصراع الماضي. وإنني أشجع بلغراد وبريشتينا بقوة على الحفاظ على الزخم والالتزام في مواجهة التحديات التي قد تنشأ في معالجة بعض القضايا الأكثر حساسية التي لا تزال دون حل.

٦٥ - وأثني أيضا على الكيانات الدولية الموجودة لما تقوم به من عمل متضافر من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها هذه المبادرة السياسية الجديدة ومعالجة المشاكل العملية على أرض الواقع في إطار ولاية كل منها. وتبين الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار هشاشة الحالة على أرض الواقع وإمكانات الاستمرار في تثبيتها بشرط استمرار وجود قيادة سياسية وتوافر حسن النية.

٦٦ - وفيما يتعلق بالحالة في شمال ميتروفيتشا، فإن هناك ضرورة إلى عمل واهتمام منسقين لكفالة معالجة القضايا الصعبة بحسن نية لتفادي حدوث توترات في المستقبل، ولضمان استمرار تقديم الخدمات البلدية الأساسية إلى السكان المحليين. ومن المؤسف في هذا السياق عدم تحقق التوقع بشأن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية العاملين في إدارة البعثة في ميتروفيتشا. وينبغي استخدام الحوار السياسي وجهود الوساطة المحلية للمساعدة في تجنب أي تصعيد للوضع وتشجيع إيجاد حلول توافقية ودائمة.

٦٧ - ومما لا يقل أهمية عن العملية السياسية الرفيعة المستوى بذلُ جهود مستمرة على أسس متينة لتشجيع المصالحة وزيادة الثقة بين الطوائف في كوسوفو. وتضطلع الكيانات الدولية الموجودة بدور حيوي في تعزيز هذا الهدف. إلا أن تحقيقه يتطلب أيضا التزاما وجهودا مخلصة من جانب القيادة السياسية على جميع المستويات، ومن جانب المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وتكون هذه التحديات أصعب في أوقات الشدة الاقتصادية. ولكن إحراز تقدم في تحقيق مستقبل أكثر ازدهارا وأمنا يتطلب بذل جهود نشيطة على كل من المستوى السياسي ومستوى الطوائف.

٦٨ - وتضر أعمال التعصب، مثل الأعمال التي حدثت خلال عطلة عيد الميلاد الأرثوذكسي في عام ٢٠١٣، بتطلعات المجتمع الكوسوفي، وينبغي أن تواجهها سلطات كوسوفو بإجراءات حازمة وفعالة. وأجدد دعوتي إلى الوحدة فيما بين الجهات الفاعلة المسؤولة للتأثير إيجابيا على الحالة على أرض الواقع في كوسوفو، وإلى القيام عن طريق الحوار بتقديم دعم لا لبس فيه لمسار التقدم السلمي باعتباره المسار الوحيد المفضي إلى الاستقرار والازدهار الدائمين.

٦٩ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، فريد ظريف، لقيادته للبعثة وللجهود التي بذلها لتشجيع التوصل إلى حلول توافقية وتعميق التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأثني على موظفي البعثة لما أبدوه من التزام وبذلوه من جهود للوفاء بمسؤوليات الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.

٧٠ - وختاماً، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، أي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو/منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما تقدمه من دعم إلى بعثة الأمم المتحدة ولتعاونها الوثيق معها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في قطاع سيادة القانون، والاضطلاع بمهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وقامت هيئات مختلطة مؤلفة من قضاة محليين وقضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإصدار أحكام في عدد من القضايا البارزة المتعلقة بجرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة أو أنها في صدد البت في هذه القضايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ملتزمة بنشاط بالعمليات التشريعية لكوسوفو وبدعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر عند البوابتين ١ و ٣ (معبرا رودنيكا/يارينيه وميرداري/ميردار)[أ]. وبدأ تنفيذ الاتفاق عند البوابتين ٥ و ٣١ (معبرا كونكولي/ديو إي باردي وبرنياك/تابالي) في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق عملها، وفق ولايتها، في التحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، بشأن الاتجار غير المشروع بالبشر وبالأعضاء البشرية. ويمثل اكتشاف قنبلتين يدويتين لم تنفجرا في محيط البوابة ٣١ (برنياك/تابالي) في بلدية زوبين بوتوك تهديدا خطيرا لموظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأصولها في المنطقة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

لمحة عامة

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس الوزراء/وزير العدل في كوسوفو ''الاتفاق'' الذي يتضمن الأهداف

(أ) تحددت أسماء المعابر بموجب اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر.

المشتركة لمؤسسات كوسوفو ومكتب الاتحاد الأوروبي والبعثة في مجال سيادة القانون. وستساعد هذه الوثيقة على توجيه جهود الإصلاح المستمرة في مجال سيادة القانون في كوسوفو وستتيح إجراء استعراض منتظم وتقييم للتقدم المحرز.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رئيس البعثة سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين في بلغراد، ومنهم رئيس الوزراء الصربي، إيفيكا داتشيش، ومدير مكتب الحكومة الصربية لكوسوفو، ألكسندر فولين. وشملت القضايا الرئيسية التي نوقشت مواصلة التعاون بين المؤسسات الصربية والبعثة في مجال سيادة القانون وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة بلدية كاتشانيك أمرا بإلقاء القبض على رئيس البلدية السابق خابير زاركو واحتجازه. وفي اليوم نفسه، أرسل زاركو رسالة إلى وسائط الإعلام أعلن فيها أنه لا يعتزم الامتثال للقرار. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، حكمت محكمة مقاطعة بريشتينا على زاركو بالسجن لمدة ثلاث سنوات. واستؤنف الحكم الصادر عن محكمة مقاطعة بريشتينا لدى المحكمة العليا التي أكدته في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لا يزال زاركو طليقا ولا يُعرَف مكان وجوده. ويمثل فشل السلطات في تنفيذ قرار المحكمة تحديا بارزا في مجال سيادة القانون في كوسوفو.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير، احتجزت شرطة كوسوفو ١٠ أشخاص من شمال كوسوفو في غراتسانيتشير/غراتسانيتشا للاشتباه في كونهم من ضباط الحماية الشخصية غير الرسمية لألكسندر فولين. وقام مراقبون تابعون للبعثة بزيارة المحتجزين في نفس اليوم الذي اعتقلوا فيه وحضروا جزءاً من جلسة مثولهم أمام القاضي في اليوم التالي. ولم تُقدَّم أي شكاوى بشأن معاملة شرطة كوسوفو للمحتجزين في أي من هاتين المناسبتين. وبعد الإفراج عنهم في وقت متأخر من يوم ٨ كانون الثاني/يناير، أوردت وسائط الإعلام ادعاءات خطيرة بتعرضهم لسوء المعاملة، نوقش بعضها مع المراقبين التابعين للبعثة الذين توجهوا للاجتماع بهم صباح اليوم التالي. وردا على تلك الادعاءات، شرعت مفتشية شرطة كوسوفو والبعثة في إجراء تحقيق تمهيدي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس هيئة الادعاء في البعثة حكما ببدء تحقيق جنائي مع ضابط شرطة مشتبه به واحد على الأقل، يعتقد أنه قد حددت هويته عن طريق الأدلة الفوتوغرافية.

جرائم الحرب

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على طلب الاستئناف الذي قدمه مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، ألغت هيئة في المحكمة العليا تتكون من قاضيين محليين وثلاثة قضاة

تابعين للبعثة الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية في القضية المعروفة باسم قضية كليتشكي/كليتشكا. وتتعلق هذه القضية بجرائم حرب ادُّعِي أنها ارتكبت في أحد مرافق الاحتجاز التابعة لجيش تحرير كوسوفو في كليتشكي/كليتشكا، وأن القائد السابق لهذا الجيش والعضو البرلماني الحالي، فاتمير ليماي، وضابط الشرطة الرفيع الرتبة، نجمي كراسنيكي، ومتهمين آخرين متورطون فيها. وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت، في حكمها الصادر في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، بعدم قبول جميع الأدلة المتعلقة بالشاهد الرئيسي المتوفى ''الشاهد X''. وبناء على ذلك، بُرِّئت ساحة جميع المتهمين بسبب عدم كفاية الأدلة. ومع ذلك، إلا أن المحكمة العليا أعلنت مقبولية الأدلة وأحالت القضية مرة أخرى إلى المحكمة الابتدائية لإعادة المحاكمة. وحيث أن المحكمة العليا قد أعلنت أيضا أنه ليس لها اختصاص فيما يتعلق بطلب المدعي العام بالاحتجاز رهن المحاكمة، فقد قدم مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو ذلك الطلب إلى محكمة مقاطعة بريشتينا. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت محكمة مقاطعة بريشتينا على الطلب، فألقي القبض على المتهمين في اليوم نفسه. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أمر أحد قضاة البعثة باحتجازهم رهن المحاكمة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت هيئة مختلطة في المحكمة العليا طلب استئناف الحكم الذي قدمه محامو الدفاع.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، واستنادا أيضا إلى طلب الاستئناف الذي قدمه مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، أصدرت الهيئة المختلطة في المحكمة العليا حكما بإلغاء الحكم بالبراءة الصادر لصالح المدعى عليهم الستة المتبقين في نفس القضية وأحالت ملفهم على المحكمة الابتدائية لإعادة المحاكمة وفقا للتعليل نفسه. وفي اليوم ذاته، أمر القاضي التابع للبعثة الذي ترأس هيئة إعادة المحاكمة في المحكمة الابتدائية باحتجاز أربعة مدعى عليهم رهن المحاكمة وبوضع مُتَّهَمَين رهن الإقامة الجبرية. ورفضت هيئة مختلطة في المحكمة العليا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر طلبات الاستئناف التي تقدم بها المدعى عليهم طعنا في الإجراءين التحفظيين.

ونتج عن قرار إعادة المحاكمة وفرض إجراء الاحتجاز رهن المحاكمة انتقادات لاذعة من كبار المسؤولين في كوسوفو وجهود غير موفقة بذلتها سلطات بريشتينا للتدخل في العملية القضائية ومحاولات لعرقلتها.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة في محكمة مقاطعة بريشتينا مكونة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة حكما ببراءة ألكسندر بولاتوفيتش لعدم كفاية الأدلة، وكان متهما بارتكاب جرائم حرب.

وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، استعاضت هيئة في المحكمة العليا مكونة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة عن الإجراء المتعلق بالإقامة الجبرية بالاحتجاز رهن المحاكمة لمدة شهرين ضد ثابت جيتشي ورستم جيتشي وهيثم جيتشي المتهمين بارتكاب جرائم حرب (اثنان منهم من أفراد في قوة الأمن في كوسوفو). وهذه القضية هي في مرحلة إعداد لائحة الاتهام. وقدمت اللائحة في كانون الأول/ديسمبر. وتقرر عقد جلسة الاستماع الأولى بشأن تأكيد لائحة الاتهام في ١٧ كانون الثاني/يناير.

الجريمة المنظمة والفساد

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قضت هيئة مختلطة في محكمة مقاطعة بريشتينا مكونة من قاضيين تابعين للبعثة وقاض محلي واحد بإدانة كولو بوكا (قاض سابق) لإصداره أحكاما قضائية غير قانونية، واستغلال المنصب الرسمي أو السلطة وغسل الأموال والاحتيال. وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات ومُنع من شغل المناصب العامة أو ممارسة مهنة المحاماة لمدة ثلاث سنوات بعد قضاء العقوبة الصادرة في حقه. وصدر الحكم ببراءة المدعى عليهما الآخرين، وهما زيف ماريليكو ولون بالوشاي، من جميع التهم.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أمر أحد قضاة البعثة في محكمة مقاطعة بيجي/بيتشي أمرا بالاحتجاز رهن المحاكمة ضد أربعة أشخاص أُلقي القبض عليهم في عملية مشتركة بين البعثة وشرطة كوسوفو. واتهم المشتبه بهم الأربعة بحيازة بضائع مسروقة وبالاحتيال. وجرت خلال العملية مصادرة كمية كبيرة من الذهب.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقي القبض على ثلاثة أشخاص من بينهم مواطن ألماني، وذلك في عملية مشتركة بين شرطة البعثة وشرطة كوسوفو، بتهمة إساءة استخدام مزعومة لمبلغ ١,٤ مليون يورو في القضية المعروفة بـ''قضية الفساد المتعلقة بجوازات السفر''. وتتولى الادعاء في هذه القضية هيئة مختلطة مكونة من مدع عام تابع للبعثة ومدع عام محلي من المقاطعة.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مدع عام تابع للبعثة في مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو لائحة الاتهام ضد النائب البرلماني فاتمير ليماي وستة مشتبه بهم آخرين بالتورط في الجريمة المنظمة وارتكاب جرائم أخرى متصلة بالفساد. وفي أعقاب تسريب فحوى مكالمات مسجلة لسياسيين رفيعي المستوى، كانت من ضمن مواد الاتهام، أرسلت الحكومة مشروع قانون بشأن اعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى جمعية كوسوفو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ويضع مشروع القانون وكالة المخابرات في كوسوفو في موضع يمكنها من رصد جميع عمليات الاعتراض المشروعة المتصلة بالتحقيق قبل تسليم موادها للادعاء العام.

وقد شاركت البعثة في صياغة مشروع القانون منذ البداية، فأصرت على التمييز الضروري بين الاعتراض القضائي والاعتراض الاستخباراتي.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أكد قاض تابع للبعثة في محكمة مقاطعة غييلان/غنييلان لائحة الاتهام ضد بيرم سابيديني وثلاثة أشخاص آخرين متهمين بالتورط في الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت هيئة في محكمة مقاطعة بريزرن مكونة من قاض تابع للبعثة وقاضيين من كوسوفو حكما ببراءة ريسميي عثماني وغوزيم ريخاي من تهم تتصل بغسل الأموال والتهرب الضريبي وتهريب البضائع وإساءة استخدام التفويض الاقتصادي.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض على ثمانية مشتبه بهم وفتشت ثمانية مواقع في إطار تحقيق مشترك بين البعثة وشرطة كوسوفو، تحت إشراف مدع عام تابع للبعثة في مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو. ووجه للمشتبه بهم تهمتا التورط في الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أكدت محكمة مقاطعة بريشتينا لائحة الاتهام ضد أربعة مدعى عليهم، من بينهم وزيرا الثقافة السابقان، أستريت هاراكيا وفالتون بكيري، بتهم إساءة استخدام المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية. ويتولى الادعاء في هذه القضية مدع عام محلي.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، رفض قاض تابع للبعثة في محكمة مقاطعة بريشتينا طلب إنهاء الاحتجاز رهن المحاكمة المنفذ ضد إيلير تولاي (الأمين الدائم السابق لوزارة الصحة). والمدعى عليه متهم بإساءة استخدام المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية. وبدأت، في ١٠ كانون الثاني/يناير، محاكمة المدعى عليه.

القضايا والمسائل الرئيسية الأخرى

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي القبض على ثلاثة أفراد يشتبه في انضوائهم تحت لواء منظمة إرهابية كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن شن ثلاثة اعتداءات على الشرطة الصربية في دوبريسين (المعبر ٦٥) في بلدية بويانوفاتش في صربيا. ويُشتبه في مشاركة فردين من أولئك الأفراد الثلاثة في أحدثِ اعتداء وقع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويتولى مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو الادعاء في هذه القضية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر قاض

للإجراءات التمهيدية بمحكمة مقاطعة غيليلان/غنيلان تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي أمرا باحتجاز الأفراد المقبوض عليهم رهن المحاكمة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، في عملية مشتركة، القبض على شخص رابع، في سياق القضية نفسها. وأصدر قاضي الإجراءات التمهيدية التابع للبعثة أمرا بالاحتجاز رهن المحاكمة بحق الشخص الرابع المشتبه فيه.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي حكما يؤكد جزئيا قرار الاتهام الموجه ضد خمسة مدعى عليهم في ما يسمى قضية ''أعمال الشغب في آذار/مارس ٢٠٠٨''. وتأكد قرار الاتهام كاملا ضد مدعى عليه سادس ورُدّ ضد مدعى عليه آخر. وقد وُجّهت إلى المدعى عليهم تهمة شن هجوم غير قانوني على محكمة مقاطعة ميتروفيتشا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأسفرت تلك الأحداث عن وفاة أحد أفراد الشرطة الدولية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإصابة عدد كبير آخر بجروح، من بينهم جنود تابعون للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قضت المحكمة العليا في هيئة مُشكّلة من ثلاثة قضاة محليين وقاضيَين تابعَين لبعثة الاتحاد الأوروبي، بتخفيض حكم عقوبة السجن الصادر بحق عثمان زيبراي من ٢٥ إلى ١٥ عاما، مُستندةً في تبرير ذلك إلى أن المدعى عليه لم يكن يتمتع بكامل قدراته العقلية وقت ارتكابه الجريمتين. وقد وُجّهت إليه تهمة القتل العمد التي راح ضحيتها حسن روستمي والشروع في القتل بحق شقيقه ناظم روستمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وكان حسن روستمي يُعرف بشغله منصب رئيس دائرة المخابرات الصربية لكوسوفو في الثمانينات.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة العليا قرارات برد أربعة طعون باسم ثلاثة مدعى عليهم يشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، في الحكم الصادر بحقهم عن محكمة مقاطعة غيليلان/غنيلان، حيث مدّدت فترة احتجازهم رهن المحاكمة ووضعهم رهن الإقامة الجبرية.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة بمحكمة مقاطعة بريشتينا مشكّلة من قاضيَين محليَين وقاض من بعثة الاتحاد الأوروبي، حكما بسجن أربن شفيشتا لمدة ست سنوات لإدانته بجريمة اختطاف.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة مختلطة بمحكمة مقاطعة بيجي/بيتش مُشكّلة من قاض محلي وقاضيَين تابعَين لبعثة الاتحاد الأوروبي حكما بسجن دريتن كيلماندي لمدة ٢٣ سنة لإدانته بجريمة القتل العمد في ظروف مُشدّدة.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ردّت هيئة مُشكّلة من ثلاثة قضاة محليين وقاضيَين تابعَين لبعثة الاتحاد الأوروبي، طعنا قدمه أمير سوبا، في حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات لاتهامه بارتكاب أعمال إرهابية.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أنجزت هيئة مختلطة مشكّلة من قاضيَين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي وقاض محلي، محاكمة صادق أبازي وآخرين، المعروفة أيضا بقضية القتل العمد بلاتشا – ٢. وقد أُدين جميع المدعى عليهم الخمسة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لفترة تتراوح بين ٧ سنوات و ١٥ سنة.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق

أُنشئت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي كامل في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي. وفي تقريره، تناول المقرر الخاص طائفة واسعة من الجرائم المدعى ارتكابُها، شملت جرائم اختطاف واحتجاز وإساءة معاملة وقتل عمد، إضافة إلى الادعاءات المتعلقة باستئصال أعضاء بشرية والاتجار بها والتي تناولتها وسائط الإعلام على نطاق واسع. وفي التقرير المستكمل، قدمت فرقة العمل معلومات عن أنشطتها خلال الربع الأخير، بيد أنها أشارت إلى القيود المتصلة بكشفها عن تفاصيل ذات صلة بأساليب عملها، وذلك حفاظا على سرية التحقيقات ونزاهتها وحمايةً لشهود محتملين.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت فرقة العمل جمع الأدلة من مصادر مؤسسية وتعزيز التعاون مع دول ثالثة والقيام بأنشطة التحقيق العملية. وقد وفّرت المعلومات المُجمّعة حتى الآن من مصادر مؤسسية مواد أساسية مفيدة للمرحلة العملية في التحقيق التي تشمل إجراء مقابلات مع الشهود من الأفراد الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة بتحريات فرقة العمل.

وفيما يتعلق بالربع السابق، واصل المدعي العام الرئيسي في فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، كلينت وليامسون، إجراء مناقشاته مع البلدان المعنية بشأن مسائل التعاون ونقل الشهود إلى أماكن أخرى.

وفي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سافر السيد وليامسون إلى صربيا لعقد اجتماعات مع مسؤولين في الحكومة المشكّلة حديثا في بلغراد. وقد أجرى مناقشات إيجابية ومثمرة مع الرئيس توميسلاف نيكوليتش ورئيس الوزراء إيفتسا داسيتش، ومع مدعي عام الدولة لجرائم الحرب، فلاديمير فوكتشيفيتش. وأبدى الرئيس نيكوليتش ورئيس الوزراء

داستيش، في الاجتماع المعقود مع كل منهما وفي بيانات عامة لاحقة، عن دعمهما القوي للأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، وتعهدا بمواصلة تعاون مؤسسات حكومة صربيا تعاونا كاملا معها. وانصب الاهتمام في المناقشات التي دارت مع المدعي العام فوكتشيفيتش على التعاون التنفيذي الجاري بين مكتبه وفريق وليامسون المؤلف من محققين ومدعين عامين.

وفي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وليامسون في فيينا مع مسؤولين كبار من وزارات الشؤون الخارجية والعدل والداخلية في النمسا، الذين أكدوا استعدادهم لتقديم دعم ملموس في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للتحقيق. وبعد ذلك مباشرة، أي في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اتجه وليامسون إلى سكوبيي حيث التقى مسؤولين كبار، من بينهم رئيس الوزراء نيكولا غروفسكي، ووزيرا العدل والداخلية وممثلون عن إدارة الشؤون الأوروبية ووزارة الخارجية. وأشاروا جميعا إلى أنهم يودون الإسهام بنشاط في تحقيق الاستقرار والمصالحة في المنطقة والتعاون مع مبادرات الاتحاد الأوروبي. ويوفر الترحيب الإيجابي الذي أبداه لفرقة العمل الممثلون من جميع الانتماءات السياسية مثالا آخر على الدعم الواسع الذي تحظى به الفرقة في جميع أنحاء المنطقة، إضافة إلى الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى التي تلقتها أثناء زيارات سابقة إلى بريشتينا وبلغراد وتيرانا وبودغوريتشا.

وأعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خلال أحدث تقرير دوري قدمه إليها وليامسون، التأكيد على دعمها الكامل لفرقة العمل على أعلى المستويات، في مجالات شتى من بينها حماية الشهود وتبادل المعلومات وتوفير الموظفين. والتقى وليامسون أيضا في بروكسل ممثلين عن مؤسسات مختلفة في الاتحاد الأوروبي.

وعقد وليامسون أيضا اجتماعات متابعة مع كبار المسؤولين في المديرية العامة لتوسيع العضوية التابعة للمفوضية الأوروبية، الذين دأبوا على تقديم دعم قوي للغاية إلى فرقة العمل، وما فتئوا يؤدون دورا بناءً جدا في تيسير تعاون الحكومات على الصعيد الإقليمي. وعلى نحو ما أُعرب عنه فعلا في رسالة المفوضية بشأن استراتيجية توسيع العضوية والتحديات الرئيسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي صدرت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعادت المفوضية الأوروبية التأكيد على دعمها التام للتحقيقات الجارية التي تضطلع بها فرقة العمل. وعقد وليامسون كذلك اجتماعات متابعة مع أعضاء رئيسيين في البرلمان الأوروبي. وعلى غرار المفوضية الأوروبية، أعرب البرلمان عن استعداده لمواصلة تقديم المساعدة إلى فرقة العمل عبر ما يتخذه من قرارات وغير ذلك من الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، تم التشديد على اعتزام الاتحاد الأوروبي توفير الدعم إلى فرقة العمل خلال الاجتماع الذي عقده وزراء الاتحاد الأوروبي في ١١ كانون الأول/ديسمبر في سياق المناقشة السنوية التي يجريها وزراء الاتحاد الأوروبي بشأن توسيع العضوية وعملية تحقيق الاستقرار والانتساب. وتضمنت استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي إشارة واضحة إلى فرقة العمل وشددت على ''ضرورة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، والتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي ودعم أعمالهما''، ودعا إلى التعاون النشط مع بعثة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك فرقة العمل.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة المطالبات المتعلقة بالممتلكات في كوسوفو دورتين. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بتّت اللجنة في ١ ٣٥١ مطالبةً تتعلق أساسا بممتلكات قدمتها جماعات عرقية مختلفة. وبلغ العدد الإجمالي للمطالبات التي بتت فيها ١٠٩ ٣٥ مطالبات، بينما لا يزال يتعين تسوية ٢٦١ ٧ مطالبةً.

وأصدرت هيئة الطعون بالمحكمة العليا التابعة لوكالة كوسوفو للممتلكات قرارات بشأن ٦٤ قضية في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبلغ مجموع عدد المطالبات التي جرى البت فيها ٢٩٩ مطالبة فيما لا يزال النظر جاريا في ١٩٦ مطالبةً.

وخُفض إلى الصفر عدد القضايا المتراكمة غير المسجلة لدى الدائرة الخاصة للمحكمة العليا الذي تجاوز ٦٠٠ قضية. ويجري تنفيذ أساليب عمل في الدائرة الخاصة لمنع تكرار هذا التراكم؛ وقد نصحت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا بأن يقوم المجلس القضائي في كوسوفو على وجه السرعة بتعيين رئيس قلم المحكمة ونائب له، حيث أن عدم وجودهما أسهم في تقويض أداء الدائرة الخاصة، بما في ذلك قلمها. ويُحرز تقدم في حل مشكلة تراكم أعمال الترجمة التحريرية عبر استخدام الموارد وإدارتها على نحو أفضل واحتمال توفير النظراء في كوسوفو موارد إضافية مؤقتة في مجال الترجمة التحريرية.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، قضت هيئة مختلطة في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا برئاسة قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي، بردّ مطالبتين قدمتهما مؤسستان جماعيتان ضد دير فيسوكي ديتشاني. وتتعلق القضيتان بعقود تبرّع أُبرمت بين صربيا ودير فيسوكي ديتشاني في عام ١٩٩٧. ولقي القرار معارضة شديدة من رابطة مؤرخي كوسوفو ورئيس

بلدية ديسان/ديتشاني، راسم سليمان. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، تظاهر نحو ٥٠٠ شخص احتجاجا على القرار.

التشريعات

لقد اضطلعت كوسوفو بإصلاح قضائي مهم مع بدء نفاذ قانون المحاكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وقانون جنائي جديد وقانون جديد للإجراءات الجنائية. وإضافة إلى ذلك، قد يتوقع إجراء مزيد من التغييرات في نظام القضاء والادعاء العام نظرا لأن خمسة تشريعات رئيسية (قانون المحاكم، ومكتب المدعي العام، ومجلس الادعاء العام في كوسوفو، والمجلس القضائي في كوسوفو، ومكتب الادعاء الخاص في كوسوفو) تندرج في الاستراتيجية التشريعية لعام ٢٠١٣، وربما تُعدل مرة أخرى.

وفي أعقاب الإصلاح المعمول به منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تحققت التطورات الهامة التالية، التي رصدتها بعثة الاتحاد الأوروبي ودعمتها جميعا:

(أ) يتوخى قانون المحاكم، الذي بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تصورا جديدا لهيكل المحاكم. ويتألف الهيكل الآن من ثلاثة مستويات رئيسية، وهي: سبع محاكم أساسية ومحكمة استئناف ومحكمة عليا؛

(ب) أعاد المجلس القضائي في كوسوفو تكليف القضاة وتعيين رؤساء المحاكم تحسبا لتنفيذ قانون المحاكم الجديد. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي العملية (التي بدأت باجتماعات تشاورية مع القضاة في جميع المحاكم). وشارك فيها عضوا المجلس القضائي في كوسوفو التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي بصفتهما التنفيذية. وعين المجلس القضائي في كوسوفو ما مجموعه ثمانية رؤساء للمحاكم (سبعة رؤساء للمحاكم الأساسية ورئيس لمحكمة الاستئناف). وأُلغي التعيين التاسع، رئيس المحكمة الأساسية لبريشتينا، بناء على مشورة من بعثة الاتحاد الأوروبي لأن المرشح يفي بالمتطلبات الأساسية. وفي وقت لاحق، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بت المجلس القضائي في كوسوفو في مسألة اختيار مرشح جديد للمحكمة الأساسية لبريشتينا، ومرشح لشغل منصب رئيس المحكمة الأساسية لميتروفيتشا الشاغر؛

(ج) في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس القضائي في كوسوفو قرارا بشأن الحفاظ على التشكيل نفسه للهيئات في قضايا بعثة الاتحاد الأوروبي بعد بدء نفاذ القانون الجديد المتعلق بالمحاكم؛

(د) وفقا للقانون الجديد بشأن المدعين العامين، أعيد تكليف ٢٢ مدعيا عاما عيّنهم رئيس كوسوفو (من بينهم ثلاث ممثلين للأقليات) في مكاتب مختلفة في جميع أنحاء كوسوفو، للعمل في الهيكل الجديد، الذي بدأ الأخذ به في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واختار المجلس القضائي في كوسوفو المدعين العامين المحالين إلى مكتب المدعي العام الجديد لمحكمة الاستئناف. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي العديد من المقابلات لمناصب المدعي العام (بمن فيهم مرشح من إحدى طوائف الأقليات) في عملية التوظيف الجارية.

ودخل قانون الإجراءات الجنائية الجديد في كوسوفو، جنبا إلى جنب مع القانون الجنائي الجديد، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأصدر رئيس كوسوفو قانون الإجراءات الجنائية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ونُشر في الجريدة الرسمية لكوسوفو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مما لم يتح الوقت الكافي لتدريب القضاة والمدعين العامين المحليين قبل دخول القانون حيز النفاذ. وكان سيكون لهذا التدريب أهمية خاصة بالنظر إلى أن قانون الإجراءات الجنائية الجديد يتضمن عددا من التغييرات الرئيسية مقارنة بالقانون السابق. فعلى سبيل المثال، لقد تعزز دور الشرطة بدرجة كبيرة في مرحلة التحقيق في حين بات دور الطرف المتضرر أكثر توسعا نظرا لإمكانية وصول الطرف المتضرر إلى الأدلة بصورة أكبر. وجرى تعديل نظام الاحتجاز ومن المقرر الأخذ بمواعيد نهائية جديدة. وقد أُلغيت مرحلة تأكيد لائحة الاتهام. ومن المسائل التي تواجهها حاليا الهيئة القضائية تناقض الأحكام الانتقالية مع بعضها البعض، وهناك قدر من عدم التيقن بشأن ما إذا كان القانون الجديد ينطبق مباشرة على جميع الحالات الجنائية الحالية.

وإن مشروع قانون السلطات الموسعة لمصادرة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق فعل إجرامي، وهو معيار مرجعي لدراسة جدوى المفوضية الأوروبية، الذي اجتاز مرحلة القراءة الأولى في الجمعية بعد مناقشات مطولة على المستوى الوزاري بمشاركة خبراء قانونيين من بعثة الاتحاد الأوروبي على مدى الأشهر السابقة لا يزال قيد الاعتماد.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الادعاء العام في كوسوفو بالإجماع على مشروع الاستراتيجية المتعلقة بالتعاون بين المؤسسات في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وتتسم الاستراتيجية بالأهمية لسببين. أولاً، إنها تشير إلى اتخاذ مجلس المدعي العام في كوسوفو خطوات صوب الوفاء بدوره في صنع السياسات. ثانيا، أنها بمثابة منهاج لتنمية التعاون بين هيئات إنفاذ القانون. وتم إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي.

وواصلت البعثة تيسير تقديم المساعدة القانونية الدولية مع الدول غير المعترفة بكوسوفو. فعلى سبيل المثال، وبناء على طلب من السلطات السلوفاكية، وبالاتفاق مع سلطات كوسوفو، يسرت بعثة الاتحاد الأوروبي الانتقال المناسب لطلب تسليم من وزارة العدل في الجمهورية السلوفاكية إلى وزارة العدل في كوسوفو، فضلا عن تسليم شرطة كوسوفو الشخص في وقت لاحق إلى شرطة سلوفاكيا. وعلاوة على ذلك، يسرت بعثة الاتحاد الأوروبي نقل طلب آخر للتسليم مقدم من السلطات اليونانية إلى وزارة العدل في كوسوفو. وما زال الطلب قيد التجهيز في وزارة العدل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت بعثة الاتحاد الأوروبي إجراءات التعيين في منصب مدير سجن دوبرافا. وكان المنصب لا يزال شاغرا منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، عندما قررت وزارة العدل إيقاف مدير سجن دوبرافي/دوبرافا عن العمل، ونقل ثلاثة من نوابه إلى مرافق احتجاز أخرى نتيجة انتهاك الإجراءات التحفظية، ومحاولة هروب/منع هروب سجناء يمثلون خطرا كبيرا. وأجريت مقابلات مع تسعة من مقدمي الطلبات في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن أيا منهم لم يتبين أنه مؤهل بشكل كاف للوظيفة. وأعيد الإعلان عن الوظيفة بناء على مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال اكتظاظ مرافق الاحتجاز من شواغل دائرة إصلاحيات كوسوفو. وتعمل بعثة الاتحاد الأوروبي حاليا مع كل من مديري المرافق لإعداد حلول قصيرة الأجل وخيارات طويلة الأجل ممكنة، من أجل التخفيف من الاكتظاظ، لا سيما في سجن دوبرافا.

وقدمت البعثة المشورة بشأن ثلاثة اتفاقات دولية (بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل الأشخاص المحكوم عليهم) مبرمة مع ألبانيا، فضلا عن عدة اتفاقات أخرى من نفس النوع تم الشروع في مفاوضات بشأنها مع الجبل الأسود وسلوفينيا.

ونتيجة أعمال تجديد المحكمة الأساسية لبريشتينا[ب] التي ستبدأ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ستُغلق مرافق المحكمة أثناء تنفيذ تلك الأعمال. وأسفر ذلك عن عدم توفر مرافق قاعات محكمة مناسبة لبعثة الاتحاد الأوروبي لعقد جلسات استماع مكتب الادعاء العام في كوسوفو وغيرها من القضايا البارزة الحساسة. واستنادا إلى التخطيط لعام ٢٠١٣، وجد المجلس القضائي في كوسوفو مرافق محاكم بديلة لفترة خمسة أشهر على الأقل من أجل إجراء جميع جلسات المحكمة وجلسات الاستماع المتعلقة بتلك القضايا. وسوف تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي ومجلس الادعاء العام في كوسوفو العمل معا للتوصل إلى حل.

(ب) تحولت محاكم المقاطعات إلى محاكم أساسية بموجب التشريع الجديد الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وشاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في وضع الاستراتيجية الجديدة لمنع الجريمة لشرطة كوسوفو (٢٠١٢-٢٠١٧) في إطار فريق عامل. وهناك توقع بأن تساعد الاستراتيجية في تحديد أولويات الموارد وتوفير التوجيه الاستراتيجي في مجال منع الجريمة.

القضايا والمسائل الرئيسية الأخرى

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، توقف إطلاق الإصدار الأخير لمجلة *Kosovo 2.0* المعنون ''الجنس'' عندما قامت مجموعة من حوالي ٢٠ إلى ٣٠ رجلا باقتحام مكان انعقاد الحفل وإلحاق أضرار مادية عمدا مما تسبب في تعطيل الحفل. وفي الوقت نفسه، تجمع نحو ١٠٠ متظاهر للتعبير عن رفضهم لإطلاق المجلة، مع لجوء العديد منهم إلى الإنشاد الديني. وفي وقت لاحق تلك الليلة، تعرض متدربان داخليان بسفارة أجنبية للهجوم أثناء مرورهما صدفة بالقرب من مكان انعقاد الحفل. وأدانت الحادث المنظمات المحلية والدولية على حد السواء. وأشارت بعثة الاتحاد الأوروبي على شرطة كوسوفو بإجراء تقييمات دينامية للتهديدات، ورصدت بدء التحقيق في ملابسات الحادث.

الشمال

لقد تعكر صفو الفترة المشمولة بالتقرير من جراء عدة حوادث أمنية تبيّن تقلب البيئة الأمنية التي لا تزال تعمل البعثة فيها. إذ أسهمت معارضة الطائفة الصربية في كوسوفو لتنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر، وإلقاء القبض على أحد صرب كوسوفو عند البوابة ١ بموجب مذكرة توقيف صادرة بحقه بسبب سرقة مركبة في عام ٢٠٠٠، في خلال فترة من التوتر المتصاعد في شمال كوسوفو. وأدى القبض عليه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى تنظيم حوالي ٤٠٠ من صرب كوسوفو مظاهرة سلمية في شمال ميتروفيتشا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأفرج عن المقبوض عليه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وإضافة إلى ذلك، لا تزال تؤدي عودة الأشخاص المشردين من أصل ألباني إلى أحياء كروي إي فيتاكوت/بردجاني في شمال ميتروفيتشا وزفيتشان إلى اندلاع التوتر بين الطوائف الألبانية والصربية المحلية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سُمع دوي انفجار يُعتقد أنه ناجم عن قنبلة يدوية، بالقرب من مترل قيد التشييد في المنطقة المختلطة الأعراق. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وطلبت شرطة كوسوفو دعم بعثة الاتحاد الأوروبي وجرت تعبئة وحدات الشرطة المشكَّلة التي بقيت بالقرب من المنطقة لمدة شهر واحد تقريبا. وجاء هذا الحادث نتيجة التوترات الحاصلة في اليوم السابق، عندما بدأت مجموعات منفصلة من صرب وألبان كوسوفو تتراشق بالحجارة بعد أن صدر مفتشو إدارة البعثة في ميتروفيتشا قرارا بوقف البناء.

وأطلق مجهول مشتبه فيه ما بين خمس وعشر طلقات خلال الحادث، وتدخلت شرطة كوسوفو لتهدئة الوضع، ومن ثم منع تصعيد المواجهة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت كروي إي فيتاكوت/بردجاني المزيد من تصعيد التوترات عندما تجمع نحو ٢٠٠ من صرب كوسوفو اعتراضا على إعادة تشييد منازل ألبان كوسوفو. وباءت بالفشل مفاوضات ضباط مخفر شرطة الشمال مع ممثلي المحتجين. ولا تزال التوترات في المنطقة مرتفعة، ويمكن توقع تصعيد الحالة عندما يُستأنف التشييد.

وفي ٢٤ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عُثر على قنبلتين يدويتين غير منفجرتين في المنطقة المحيطة بالبوابة ٣١ في زوبين بوتوك. وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي بإيفاد فرقة عمل ميتروفيتشا لإجراء التحقيقات في مسرح الجريمة. ويمثل اكتشاف القنبلتين اليدويتين تهديدا خطيرا لبعثة الاتحاد الأوروبي وغير ذلك من الموظفين والأصول في المنطقة.

تنفيذ الحوار

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تنفيذ الخطوة الأولى من اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر. وبدأ تشغيل البوابتان ١ و ٣ (معبرا رودنيتشا/جارينجي وميرداري/ميردار) تمشيا مع الاتفاق. وتتواجد بعثة الاتحاد الأوروبي بحكم ولايتها، وهي جزء من العملية، ولكن البوابتين يشغلهما أعضاء من سلطات جمارك وشرطة صربيا وكوسوفو المعنية وفقا للاتفاق.

ونفذت هذه الخطوة الأولى استنادا إلى خلفية رفض زعماء الطائفة الصربية في شمال كوسوفو تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر، بدعوى أن ذلك سيؤدي إلى إنشاء حدود دولية مع صربيا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من الواضح أن الإجراءات الجمركية المتعلقة بالبضائع المنقولة إلى شمال كوسوفو من صربيا تشكل مسألة مثيرة للخلاف، وذلك في أعقاب افتتاح أول معبرين. وشاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في اجتماعات فريق التنفيذ التي عقدت في بروكسل لتسوية المسائل المعلقة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، توصل وفدا بلغراد وبريشتينا في بروكسل إلى تفاهم بشأن حل مؤقت في مسألة إجراءات الجمارك الواجبة التطبيق عند البوابة ١ (معبر رودنيتشا/جارينجي).

ورغم الترتيب الذي توصلت إليه الأطراف في بروكسل، قرر ممثلو أوساط الأعمال التجارية الصربية في شمال كوسوفو الاحتجاج على الاتفاق عبر شمال كوسوفو على مدى ثلاثة أيام في الأسبوع، ابتداء من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عندما نظمت مظاهرات لسد الطرق لبضع ساعات في شمال ميتروفيتشا وزفيتشان وليبوسافيك/ليبوسافيتش (بالقرب من البوابة ١). وخفت حدة الاحتجاجات في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر رغم استمرار احتجاجات محلية أخرى في منطقة زوبين بوتوك.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تشغيل البوابة ٥ (كونتشولي/دهي ي باردي) والبوابة ٣١ (بيرنجاك/تاباليجي) تمشيا مع اتفاق الادارة المتكاملة للمعابر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت البعثة مشاركة نشطة أيضا في دعم شرطة كوسوفو من خلال عملية اختيار وحدة شرطة جديدة متعددة الأعراق تتحمل المسؤولية عن حماية المواقع الدينية. ونوقش إنشاء الوحدة الجديدة متعددة الأعراق في الاجتماع الثاني المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأكد رئيس الوزراء ثاتشي إنشاء الوحدة في الاجتماع الثالث المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وتجري حاليا عملية التوظيف؛ ولكن يلزم التصدي للتحدي المتمثل في تحديد مرشحين مناسبين لشغل دور القيادة.

وفي إطار تنفيذ المشروع الشامل المضطلع به وفقا للاتفاق الناشئ عن الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن دفاتر السجل المدني، بلغ عدد النسخ المصدقة من دفاتر السجل المدني/الديني الأصلية ما مجموعه ١ ١٩٠ نسخة، بما في ذلك العدد الكلي للنسخ المصدقة في إطار المشروع صغير الحجم المنجز في مدينة نيس الصربية في عام ٢٠١٢.

صدر بموافقة كزافييه بو دي مارناك
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة وعنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

البلد	العدد
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
بلجيكا	١
تركيا	١
كرواتيا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٧**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
تركيا	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	**٨**